حوافز الانتاج بين الفهم الرأسمالى والفهم الاشتراكى

د. اسماعيل صبرى عبد الله

يحتل موضوع حوافز الانتاج محلا بارزا من اهتمامات كل المشتغلين بقضايا التنمية وتنظيم القطاع العام فى بلادنا . ويندر ان ينعقد اجتماع او يثور نقاش او ينشر مقال فى اى شأن من شئون الانتاج دون ان يرد فيه ذكر لتلك الحوافز .

ولكن هذا الحديث الذى يتوالى فى الحاح منذ عامين لم يبدد تماما ما يحيط بهذا الموضوع من غموض او خلط .بل لعلنا لا نغالى اذا قلنا انه اذا كانت جميع الاطراف المعنية تسلم بأهمية حوافز الانتاج فانها ابعد ما تكون عن الاتفاق حول طبيعتها ودورها فى مجتمع يبنى الاشتراكية. كذلك فانه ليس من المغالاة فى شىء ان نقول انه رغم التسليم العام المشار اليه توجد معارضة لا يستهان بها للتوسع فى تطبيق الحوافز ، معارضة اساسها عدم التقدير السليم لدلالة النظام الاشتراكى او التوجس من ان يتوسل البعض باسم الحوافز الى تقويض القواعد التى يرسيها شعبنا لبناء الاشتراكية .

واليوم، ونحن نبدأ فى تنفيذ خطة التنمية الثانية ،لا بد من العمل على توضيح هذه القضية الاساسية لتلعب الحوافز دورها المطلوب فى انجاز اهداف تلك الخطة بل وتجاوزها. فاذا كان ثمة اجماع على أهمية ذلك الدور ، فانه يكون من الضرورى تحديده حتى يخرج من حيز الحديث الى حيز التنفيذ .

وقد تبدو الامور لاول وهلة على قدر عظيم من البساطة، لا تحتاج الى «فلسفة» او تعميق. واذا تساءلنا: ما المقصود بحوافز الانتاج؟ سارع الكثيرون بالاجابة :هى ان **يكون لدى كل مواطن ما يجعله يحرص على زيادة الانتاج وتحسين نوعه** .ولكن التأنى القليل يبين على الفور ان تلك الاجابة لا تغنى فى العمل شيئا. فهى تفسر الشىء بنفسه، ولا تخرج به من الغموض الى

الوضوح، بل انها تترك المجال رحبا لتفسيرات متناقضة ،ومن ثم لمفاهيم خاطئة .

مفاهيم خاطئة ...

ولعل اول تفسير تمليه فكرة ان يكون لدى المواطن دافع شخصى لزيادة الانتاج هو انها تؤدى عملا الى التفاوت الكبير فى دخول الافراد وتخل بذلك بعدالة التوزيع. وهذا التفسير هو الذى يثير على الفور معارضة واسعة قوامها الاصطدام **بفكرة المساواة** . ومن المعروف تاريخيا ان من بين الاتجاهات الاشتراكية الخيالية اتجاها يبنى الاشتراكية على فكرة المساواة المطلقة .ويقول مؤرخو الاشتراكية العلمية ان هذا الاتجاه يعبر فى الواقع عن آمال بعض الفئات الاجتماعية التى ترتبط باشكال انتاج قديمة مثل الصناعات الحرفية والزراعةالصغيرة والتى تمارس فى نفس الوقت الملكية الفردية والعمل والتى تحلم بمجتمع على صورتها يتكون كله من وحدات انتاجية صغيرة جدا متخلفة فنيا متساوية الحجم، يملكها اولئك الذين يعملون فيها. وآمال تلك الفئات الاجتماعية — التى يطلق عليها الاشتراكيون اسم البورجوازية الصغيرة — تتناقض جذريا مع تطور الانتاج وتقدمه فنيا الذى يتمثل فىوحدات الانتاج الالية الكبرى المملوكة للشعب كله . ولذلك فاشتراكية البورجوازية الصغيرة اشتراكية **خيالية** بمعنى انها تتناقض مع الواقع ولا يمكن بالتالى ان تغدو حقيقة واقعة . فالثابت ان البشر ليسوا متساوين من حيث قدراتهم البدنية و/ او مواهبهم الذهنية. كما ان ما يمكن ان يكتسبه الفرد من قوة عضلية او مهارة فنية او معرفة علمية يتوقف على ما يبذله من جهد فى هذا السبيل . ومحصلة ذلك كله هو ان ما يمكن ان يقدمه الفرد للمجتمع يختلف من شخص الى آخر. وكل ما ترمى اليه الاشتراكية هى انتزيل من طريق الفرد كل العوائق الاجتماعية التى يمكن ان تحول بينه وبين اكتساب ما يكون بوسعه اكتسابه من قدرات . وهذا ما عبر عنه **الميثاق بمبدأ تكافؤ الفرص** . فالملكية الاقطاعية او الراسمالية الكبيرة تجعل وسائل الانتاج فى يد قلة من الافراد، وتحرم بالتالى اغلبية افراد المجتمع من ادارة تلك الوسائل واستغلالها على افضل وجه. وذلك بالرغم من ان صفة الاقطاعى او الراسمالى الكبير ليست فى ذاتها دليلا على تفوق هذا الفرد عن غيره من ابناء المجتمع .بل على العكس قد يوجد بين ابناء الشعب من لديه من القدرات ما يفوق قدرات المالك الكبير اضعافا مضاعفة. ومن ثم فان سيطرة الشعب على وسائل الانتاج الاساسية يفتح السبيل امام ابناء الشعب جميعا ليبرزوا ما لديهم من طاقات اى انه يحقق تكافؤ الفرص. كذلك اذا كان التعليم يكلف الفرد نفقات كبيرة كان معنى ذلك حرمان السواد الاعظم من الناس من امكانية زيادة المهارة الفنية واكتساب المعرفة العلمية. ومجانية التعليم بقضائها على هذا الوضع تحقق تكافؤ الفرص. كذلك اذا كان الغذاءالكافى والمسكن الصحى والرياضة البدنية والعلاج الطبى امورا لا ينالها الا اصحاب الدخول العالية، كان معنى ذلك حرمان الاغلبية من امكانية صيانة طاقاتها وتطويرها. والخدمات التى تقدمها الدولة فى مجالات التموين والاسكان والشباب والتأمين الصحى بازالتها لتلك العقبة تحقق مبدأ تكافؤ الفرص .

فاذا ما تكافأت الفرص امام الجميع يكون شعار الاشتراكية **«من كل بحسب عملهولكل بحسب عمله»** . فلا يمكن ان يستوى من يعملون ومن لا يعملون، لا يمكن ان يستوى العامل والخامل ،لا يمكن ان يستوى فى نظر المجتمع من يقدم له الكثير مع من يضن عليه بالجهد ليعيش عالة على كد غيره. اذن لا مساواة فى الدخول، بل تكافؤ فى الفرص. ويضاف الى هذا الاساس الفلسفى، ان الاشتراكيه تهدف قبل كل شىءالى زيادة الانتاج .ان النظم الاقتصادية القائمة على الاستغلال بالرغم من كل ما احرزته البشرية من تقدم، عجزت حتى الان عن ان تحقق سيطرة الانسان الكاملة على الطبيعة، تلك السيطرة التى تمكن الناس من ان يحولوا ما تقدمه لهم الطبيعة الى فيض متزايد ابدا من السلع التى توفر لكل فرد مستوى من المعيشة يرتفع باستمرار. ولو اقتصرت الاشتراكية على اعادة توزيع الدخل القومى الحالى توزيعامتساويا فانها لن تؤدى الا الى المساواه فى الفقر. وقد يكون هذا النوع من « العدالة » مرضيا لخيال البورجوازيين الصغار من انصار المساواة المطلقة ، ولكنهم سيكونون اول من يضيق به لو تصورنا انه ممكن فى التطبيق . ولهذا كان **الشعار الذى رفعه الميثاق هو شعار الكفاية والعدل** اى زيادة الانتاج حتى تغطى حاجات الناس المتزايدة، والعدل فى توزيع هذا الانتاج المتزايد .

ومن الواضح ان فكرة المساواة فكرة **توزيعية** بمعنى انها لا ترى فى النشاط الاقتصادى الا جانبا واحدا منه هو التوزيع، وانها تهمل تماما جانب الانتاج. ولذلك فهى تنعكس لدى من يعتنقها فى موقف المطالبة بالحقوق واهدار الواجبات، والنظر الى المال العام باعتباره وعاء له الحق فى ان يغترف منه دون ان يكون عليه ان يزيد من حجمه .فهو يجأر عاليا بحقه فى العمل والحصول على دخل، ولكنه يتناسى ما قاله

الميثاق من العمل واجب كما انه حق. ويساعد على انتشار هذه الروح الخبيثة فى بلادنا ميراث ثقيل من الماضى البغيض ،ميراث من ايام ان كانت الحكومة فى بلادنا بيد حفنة من الغاصبين الاجانب يستغلون سلطتها فى نهب منظم لعمل الشعب وعرقه بحيث أصبح الناس لا يرون فى اخذ الفرد شيئا من المال العام — من «الميرى» كما كان يقال — الا نوعا من الاسترداد من مال مغتصب اولا عن آخر. وقد آن الاوان ان نجتث هذا التفكير من جذوره . ان القسم الاعظم من وسائل الانتاج اليوم ملك الشعب، والسلطة القائمة — رغم كل العوائق والعقبات والنشاط المضاد للميثاق — هى بحكم الميثاق والدستور سلطة قوى الشعب العاملة. ومن ثم فزيادة الانتاج، زيادة لثروة الشعب يستفيد منها كل ابنائه ،والمال العام ملكية الشعب يجب ان نصونها كما نصون حبات العيون ، والعدوان عليه او النيل منه بغير حق عدوان على الشعب كله. ان العامل الذى يتمسك بالنصر التاريخى للطبقة العاملة المصرية فى الغاء الفصل التعسفى ثم يتجاهل ان هذا النصر لم يكن متصورا لا فى اطار تغييرات اجتماعية ضخمة ادت الى ان تكون وسائل الانتاج الاساسية بيد قوى الشعب العاملة، فيندفع فى سبيل الاستهتار وعدم المبالاة بخطىء خطأ جسيما فى حق الطبقة العاملة والمجتمع الاشتراكى الذى نبنيه . واذا كانت الدولة لا تجعل من تشريد العمال اسلوبا مشروعا لضمان معدلات الانتاج، فان اهمال العاملين يرتفع الى مستوى الخطأ فى حق المجتمع ويستدعى ان يتصدى المجتمع ممثلا فى الاتحاد الاشتراكى الى مواجهته بالعمل السياسى الواعى والفعال . وخريج الجامعة الذى يرى انه من الطبيعى ان توفر له الدولة الوظيفة بمجرد تخرجه فى حين كان اخوته الاكبر سنا يعانون الامرين فى سبيل التوظف، يتعين عليه ان يعى ان عليه ان يؤدى فى مقابل المرتب عملا جديا يخدم المجتمع ويزيد الانتاج وان يقبل بحماسة على كل عمليات التدريب والتاهيل التى ترمى لجعله صالحا للقيام بالعمل حيث يفتقد المجتمع العاملين .... ويمكن ان نعدد الامثلة لولا خشية الاستطراد .

واخيرا يرتبط بهذه المفاهيم البورجوازية الصغيرة المدسوسة على الاشتراكية **الفوضى الفرديه** التى تتمثل فى الاستخفاف بمقتضيات الانضباط اللازم لحسن أداء العمل فى كافة ميادين الانتاج والخدمات. ان سلطة الرئيس فى المصنع كانت فى يد مصلحة طبقية محددة هى مصلحة الرأسماليين الذين يستغلون العمال كما كانت فى الادارات الحكومية تمثل مصالح تحالف الاقطاع والرأسمالية الكبيرة والاستعمار ومن ثم كان مشروعا ان يتمرد الفرد عليها او يتحايل على اوامرها او ان يسخر منها ، ولكن حين يصبح الانتاج بيد القطاع العام وسلطة الدولة بيد تحالف قوى الشعب العاملة لا يمكن ان يكون التمرد والتحايل والاستخفاف بالانضباط اللازم الا مظاهر لاتجاهات فردية فوضوية تتنافى مع مصالح الشعب . اذ مصلحة الشعب العليا هى ان ينتظم الانتاج ويتزايد ، وان تؤدى مصالح الحكومة المختلفة الخدمات المطلوبة منها على اكمل وجه . وهذا كله لا يمكن ان يتحقق اذا ترك لكل فرد حرية التصرف على ما يهوى . بل لابد من نظام مستقر وانضباط واع نابع من التزام الفرد بأداء واجبه على خير وجه . والاخلال بهذا الانضباط الضرورى لا يمكن السكوت عنه ، بل لابد ان يقاومه المجتمع بكل ما تحت يديه من وسائل سياسية وتنظيمية وادارية.

... ومفاهيم رأسمالية

ولعل من اهم عوامل ذيوع المفاهيم الخاطئة السابقة، انتشار مجموعة من المفاهيم الرأسمالية عن حوافز الانتاج لدى كبار الاداريين والفنيين. فتحت شعار حوافز الانتاج كثيرا ما يتبنى البعض **فكرة رأسمالية خالصة تتمثل فى القول بأن الانسان تحركه مصلحته الخاصة وانه بقدر نجاحنا فى تحريك تلك المصالح الخاصة يمكن ان نحقق مصالح المجتمع** .فالعامل لا ينتج خير انتاج ممكن الا اذا خشى الفصل عند الاهمال ونال زيادة فى الاجر عند التفوق، والمدير فى القطاع العام لايمكن ان يتفوق على زملائه الا اذا عاد عليه كسب مادى من هذا التفوق ، وشركة القطاع العام لا تعتبر ناجحة الا اذا تزايدت ارباحها وقبل قرنين من الزمان قال الاقتصاديون الكلاسيكيون فى دعوتهم للنظام الرأسمالى ان الانسان انانى بطبعه لا يسعى الا لتحقيق مصلحته الخاصة، وان مصلحة المجتمع تتحقق تلقائيا من هذا الصراع الذى لا يرحم بين المصالح الخاصة. فالمجتمع البشرى كسائر الكائنات الحية يخضع لقوانين داروين التى تنص على ان الكائنات الحية يحكمها الصراع من اجل البقاء الذى ينتهى دائما ببقاء الاصلح، والذى يعمل بذلك على ارتقاء الانواع المختلفة من تلك الكائنات. وتأسيسا على هذا الفهم طالب الاقتصاديون الكلاسيكيون بما اسموه «**الحرية الاقتصادية**» ،اى امتناع الدولة عن التدخل لمساندة الضعيف ، لان مصلحة التقدم الاجتماعى ذاتها تقتضى ان يسحق القوى الضعيف ليبقى الاصلح ويتطور المجتمع.. ولا شك انه لا يوجد اليوم من يجرؤ على الدفاع عن هذا الفهم الفج الساذج الذى طالما تغنت به الرأسمالية أبان انتصارها التاريخى. ولكن

يبدو ان الرأسمالية قد نجحت فى ان ترسب فى اعماق الكثيرين منا الفكرة القائمة على اعلاء شأن الانانية الفردية بحيث اصبحت تجد لنفسها تعبيرا ،واعيا او غير واع، حتى لدى اولئك الذين يتبرأون من كل ارتباط بالرأسمالية .

ان الاشتراكية تقف على طرف النقيض من هذه الفكرة الرأسمالية . ان الاشتراكية تحيى اعظم قيم التراث البشرى حين تجدد القول بان الانسان **كائن اجتماعى بطبعه** ، لا يوجد الا فى المجتمع وبالمجتمع، وبالتالى ان وجود المجتمع وازدهاره شرط ضمنى لازدهار الفرد . والناس يدركون — بدرجات متفاوتة — اهمية ارتباطهم بالمجتمع ، ومن ثم يحترمون — بدرجات متفاوتة كذلك — القيم الاجتماعية الخالصة مثل العدالة والسلام والوطنية والتضامن الاجتماعى... الخ ولو كان الانسان لا تحركه الا مصلحته الخاصة فكيف نفسر تضحية آلاف الشهداء فى كل عصر بحياتهم ذاتها فى سبيل قضايا البشرية الكبرى او قضايا بلادهم ومجتمعهم ؟ اللهم الا اذا التقينا فكريا بعملاء البورجوازية الذين يضعون التحليل النفسى الفرويدى فى خدمة الاستغلال الرأسمالى فيزعمون بأن كل ثورى يرفض مصلحته الخاصة باسم قيم عليا انما هو فرد شاذ لم ينجح فى التكيف وفقا لظروف حياته فأصبح مريضا يحق عليه ان يطرق باب المحلل النفسى ؟ان الاشتراكية تعتقد انه «ليس بالخبز وحده يحيا الانسان» وبأنه « ماستحق ان يولد من عاش لنفسه انها امتداد طبيعى لتلك القيم الاجتماعية العليا التى صاغتها البشرية عبر الاجيال .

ومن الواضح ان انصار الفكرة الفردية عن المصلحة الخاصة كمحرك للمجتمع يتبنون فهما « انتاجيا خالصا » للعملية الاقتصادية . فهم لا يعنون على حد قولهم الا بما يزيد الانتاج. ولما لم يكن من سبيل الى زيادة الانتاج الا باذكاء المصلحة الخاصة، فهم يدعون الى احترام المصلحة الخاصة وارضائها كل الارضاء . ولكن الواقع ان العملية الاقتصادية انتاج وتوزيع فى نفس الوقت، ولحالة التوزيع اثرها البالغ على الانتاج . فالفلاح المستعبد الذى يحوله الاقطاعى الى قن للارض لايمكن ان يكون عامل تقدم ، والعامل المستغل استغلالا بشعا لا يمكن ان يريد الانتاج. ان الامر الغريب حقا هو ان نرى اولئك الذين ينعون على الاشتراكية عادة انها «مذهب مادى» يحولون الانسان على هذا النحو الى مجرد كائن لا تحركه الا المصالح المادية .. ! وليس ادل على سوء هذا الفهم مما اثبته واقعنا، وواقع كل البلاد المتخلفة، من ان اطلاق «الحرية» للمصالح الفردية لم يخلق التقدم الاقتصادى والاجتماعى المنشود، وان السبيل الوحيد لتأمين ذلك التقدم هو الاشتراكية كما اوضح الميثاق حين تكلم عن حتمية الحل الاشتراكى .

ويرتبط بهذه المفاهيم كذلك فهم للانضباط اللازم فى العمل يعكس **استبداد الرأسمالى ويقوم على الاستخفاف بالشعب وحقوقه.** ويؤدى هذا الفهم الى موقف سلبى من كل ما يتعلق بمشاركة العمال فى ادارة الشركات او بالرقابة الشعبية. فهذه كلها اساليب تنال من هيبة الادارة وتخل بالنظام وتعطل الانتاج بالتالى . والحد من سلطة المدير فى العقاب والثواب وبالذات فى الفصل يعتبر فى نظر الكثيرين من اصحاب هذا الفهم هو اس البلاء، هو الذى يحل الفوضى محل النظام ولا يمكن ان يتقدم الانتاج فى ظل الفوضى وفقدان النظام. ومرة اخرى يقع اصحاب هذا الرأى فى تناقض صارخ. فهم لا يكفون عن الحديث عن الحوافز، **ولكنهم يرفضون اعظم هذه الحوافز وابعدها** اثرا الا وهو احساس العاملين بانهم — كجزء من الشعب — يملكون المصنع ويشتركون فى ادارته ويتحملون المسئولية كاملة عن نجاحه او اخفاقه.. ان الرأسمالية — باعتبارها نظاما استغلاليا — ليس بوسعها ان تعتمد على انضواء حر وواع من جانب من تستغلهم الى نظامها الاستغلالى. ليس بوسعها ان تفرض هذا الاستغلال على الجماهير على اساس من رضا الجماهير به وحماستها له واستماتتها فى الدفاع عنه . ومهما يكن ما تبذله الرأسمالية فى الدعاية والتضليل باسم الحرية والديمقراطية والتقدم فانها لا تنجح فى نهاية الامر فى منع العامل من ان يحس بحقيقة الاستغلال. ولذلك فانها فى السياسة كما فى الاقتصاد لا بد من ان تعتمد على الدكتاتورية والاستبداد. فالديمقراطية البرلمانية الرأسمالية هى فى النهاية سلطة الرأسماليين وحدهم ، سلطة اولئك الذين يملكون وسائل الانتاج. وفى داخل الشركة سلطة صاحبها او ممثليه سلطة مطلقة لا تقبل الجدل وفى بلد مثل فرنسا ،احرزت فيه الطبقة العاملة انتصارات ضخمة، لم ينجح العمال حتى الان فى ان يفرضوا داخل المصنع ، وجود اللجنة النقابية.فأصحاب الاعمال ما زالوا يحظرون اى نشاط نقابى داخل المصانع . اما الاشتراكية فانها تعنى نقل السلطة والثروة جميعا الى الشعب، ومن ثم فانه من الطبيعى ان يعول على انضواء واع من كل قوى الشعب ، وان تستند الى حماسة الجماهير لدولتها ولاقتصادها القومى . ومن ثم

كان المفهوم الاشتراكى عن الانضباط الواعى كاساس لاحترام النظام اللازم لتقدم الانتاج. وفى ضوء هذا الفهم يصبح واضحا انه كلما زادت مشاركة الجماهير فى تصريف شئون الانتاج، زادت حماستها له ومسئوليتها عنه. وهكذا تصبح مشاركة العمال فى ادارة الشركات فى رأس حوافز الانتاج.

الحوافز الادبية

وهكذا تبرز حقيقة طالما نبه اليها الكتاب الاشتراكيون — وان لم تنل دائما كل ما تستحق من عناية من الناحية التطبيقية — الا وهى تنوع الحوافز التى تحمس الفرد لزيادة الانتاج، فالانسان ليس كائنا خياليا يعيش على قيم مثالية مجردة غير متأثر بحال بظروف حياته المادية، ولكنه ايضا ليس بهيما لا تحركه الا المصالح المادية. ان الانسان الحقيقى الذى تزخر به الحياة اكثر تعقيدا بكثير من الصورة المجردة التى يرسمها عنه مفكرو الراسمالية فيما يسمونه «الانسان الاقتصادى» وكذلك من تلك التى ترسمها الاشتراكية الخيالية. ان هذا الانسان الحقيقى تحركه **حوافز ادبية واخرى مادية**.

ولا بد لنا ونحن نبنى الاشتراكية من ان نتمثل تماما الاهمية العظمى للحوافز الادبية وان نحلها محلها الطبيعى فى مجتمع اشتراكى، اى محل الصدارة. فلو اطلقنا العنان للحوافز المادية وحدها لكان معنى ذلك نسف الاسس الفكرية التى تقوم عليها الاشتراكية وتربية الجماهير على اساس الانانية الفردية والمصلحة الذاتية. ومن المستحيل ان تبنى الاشتراكية فى مجتمع لا يفكر ابناؤه الا فى المصالح الذاتية. لقد كانت المصلحة الفردية المادية هى الاساس الفلسفى للنظام الراسمالى لانه نظام استغلالى، اما الاشتراكية فانها تقوم على اعلاء مثل عليا اجتماعية وانسانية فى مقدمتها تصفية الاستغلال. وهى باعتباره اعظم حركة لتحرير الانسان من كافة انواع الاستغلال قادرة على ان تفجر فى قلبه اعلى درجات الحماسة وان تطلق لديه طاقات جبارة فى التكافل الاجتماعى والعمل البناء.

ولا شك ان اهم الحوافز الادبية **هو الوعى السياسى** الذى يجعل الفرد يدرك ابعاد التغير الاجتماعى الذى تعيشه البلاد ويحس بمسئوليته — مهما يكن دوره محدودا — عن بناء الاشتراكية ويفهم ان هذا البناء يضمن له مصالحه المادية ذاتها لاطول امد حتى ولو اقتضى منه فى الحال بعض التضحيات. والوعى السياسى لا يتأتى بالوعظ والارشاد، وانما بالتوعية التى تتم من خلال النضال السياسى ذاته. ومن ثم تبرز هنا مرة اخرى اهمية الدور الذى يجب ان يلعبه التنظيم السياسى وكافة التنظيمات الجماهيرية «النقابات، منظمات الشباب، المنظمات النسائية، منظمات المثقفين ... الخ» التى يجب ان نربط بين نشاطها اليومى فى مختلف المجالات وبين الشرح الدؤوب لاهداف المجتمع وشعاراته فى المرحلة الحالية. والهدف الحقيقى للتوعية السياسية ليس فى المقام الاول اقناع كل فرد على حدة، وانما **هو خلق رأى عام** ذى وعى سياسى. فمن المعروف ان الراى العام يلعب دورا حاسما فى تحديد سلوك الافراد. ان الموظف او العامل الذى يتحايل على مسئوليته ويتهرب من اداء واجبه ما زال يبدو فى نظر زملائه فى عديد من الحالات على انه «شاطر» ويجب ان يكون هدفنا ان يصبح مثل هذا الفرد محل سخط زملائه فى العمل، ينظرون اليه شذرا بدل ان يتخذوه مثلا. ولو نجحنا فى تحقيق هذا الهدف لاغنانا ذلك عن الكثير من اساليب الرقابة واشكال العقاب. ولا بد فى هذا الاطار من التنويه بدور **الكادر السياسى** الذى يتعين عليه ان يعى ان مهمته ليست ان يكون وصيا على الجماهير ولا ان يكون واعظا ينطق بما حللته الاشتراكية او حرمته، وانما ان يكون قبل كل شىء قدوة ومثلا فى اداء عمله الانتاجى والتفانى فيه. ان الكادر السياسى يجب ان يعمل اكثر من غيره وان ينال من المزايا اقل من غيره. عندئذ يكتسب احترام الناس فيصغون اليه ويتقبلون قيادته ويؤمنون بجديته حين يتكلم عن التضحيات اللازمة لبناء الاشتراكية.

ثم يأتى بعد ذلك فى مجال الحوافز الادبية دور ديموقراطية الانتاج. ونعنى بديموقراطية الانتاج مشاركة العمال فى ادارة الشركات ومشاركة الفلاحين — عن طريق الجمعيات التعاونية — فى تسيير وتطوير الزراعة. لقد ذكر الميثاق ان الانسان يجب ان يصبح سيد الالة بعد ان كان عبدا لها. ولعل اعظم ما قدمته الاشتراكية للعامل هى انها ترد اليه انسانيته لقد جعل التقدم التكنيكى والتوسع فى استخدام الالات العامل بمضى ستوات طويلة يكرر كل يوم عملية جزئية بسيطة مما يقتل فى نفسه طاقات الخلق والابداع ويفقده كل اهتمام بالمصنع وانتاجه. وقد حاولت الراسمالية المعاصرة عن طريق نشاط «العلاقات العامة» ان تثير اهتمام

العمال بالمصنع وتجعلهم يزورون وحداته المختلفة وتدبر لهم ما يجذبهم اليه ويربطهم به. ولكن كل ذلك لا يخفى طويلا حقيقة الاستغلال الراسمالى..

اما الاشتراكية فانها بنقلها المصانع الى ملكية الشعب وتصفيتها للاستغلال يمكنها ان تفسح المجال لاشتراك العاملين بالمصنع فى ادارته ، وعندئذ يحس العامل بانه ليس مجرد «ترس» فى آلة ضخمة، بل انسان حر متكامل لا يعمل بيديه فحسب ولكن يفكر بعقله فى مشكلات المصنع ومستقبله وتطوره وتوسعاته . وبهذا يدرك العامل ان العملية الجزئية البسيطة التى يجريها كل يوم امر بالغ الاهمية بالنسبة للمجتمع كله ، انها ترتقى فى نظره من شىء آلى بغيض الى مستوى عمل سياسى ونضالى يلهب الحماسه ويبعث على الابداع .

كذلك يأتى فى مقدمة الحوافز الادبية **الديمقراطية السياسية** . فبقدر ما يشعر العامل بانه يشترك بالفعل عن طريق منظماته السياسيه فى تصريف شئون البلاد السياسية والاقتصادية، بقدر ما يحس ان الدولة حقا دولة الشعب العامل، وان المال العام لم يعد «الميرى» الذى يحل نهبه، وانما اصبح مال الشعب الذى يتعين صيانته .عندئذ يدرك افراد الشعب انهم يضحون لانفسهم وليس لغيرهم، وانهم حين يحرمون انفسهم طواعية واختيارا من القليل فى حاضرهم، انما يؤمنون لانفسهم ولاولادهم الكثير فى مقبل ايامهم . ان المنجزات الكبرى التى حققتها الدول الاشتراكية لا يمكن تفسيرها تكنيكيا بتحليل اقتصادى او ادارى صرف لان وراءها هذا الشعور الجارف لدى ابناء الشعب بانهم يبنون بيتهم ويكدون لصالحهم ولا يوجد من يستاثر بثمرات كدهم وتضحياتهم .

واخيرا ، وليس آخرا كما يقال ، يقتضى اعمال الحوافز المادية اجراء تغيير عميق فى **القيم الاجتماعية السائدة** .ان مجتمعنا الذى يبنى الاشتراكية ما زال خاضعا لقيم راسمالية. مازال العديد من الناس يقومون الفرد بثروته ، بالملكية او الدخل، او بمظاهرهما التى تبدو فى بسطة العيش وسعة الانفاق . والقيم الرأسمالية كما هو معروف اساسها جميعا **الملكية** .والغنى فى مجتمع راسمالى انسان مرموق المكانة. والمثل الاعلى للفرد فى المجتمع الرأسمالى هو ان يكون ثروة. وشعار الراسمالية هو دائما تلك الكلمة المشهورة التى قالها جيزو رئيس وزراء فرنسا فى الثلاثينيات من القرن الماضى لوفود جاءته تعترض على نظام الانتخاب الذى يقصر حق التصويت على من يملكون : « ما عليكم الا ان تغتنوا . . .» اما الاشتراكية فان القيمة الاساسية التى يقوم عليها نظامها هى **العمل** .وفى نظام اشتراكى يكون المكان المرموق هو مكان ذلك الفرد الذى يبرز فى عمله، واعلى الالقاب التى يطمح فيها المتفوق هو لقب « **بطل العمل الاشتراكى**» .ولذلك فلا بد من ثورة فى نظام القيم السائد فى مجتمعنا ، لا بد من ان نعمل على اعلاء شأن العمل وتكريم العاملين بكافة اشكال التكريم . بذلك نجعل من التفوق فى العمل هدفا يسعى اليه ومكانة ترتجى ، هكذا يصبح التفوق فى العمل حافزا ادبيا على العمل .

الحوافز المادية

ولكن اذا كان صحيحا انه «ليس بالخبز وحده يحيا الانسان » فانه من المؤكد ايضا انه لابد من الخبز لكى يحيا الانسان . ولهذا فانه لا بد الى جانب الحوافز الادبية التى اشرنا اليها من حوافز مادية كذلك . ومن المعروف ان الحوافز المادية نوعان : حوافز ايجابية واخرى سلبية . والاولى تتمثل فى مكافاة المجد ، فى حين تعنى الثانية معاقبه المقصر او المهمل . واعمال الحوافز المادية بنوعيها فى اطار اشتراكى ليس بالامر الهين، بل لا بد فيه من حلول مبتكرة تتفق والمبادىء الاشتراكية.

ولنبدأ **بالحوافز السلبية** .فمما لا شك فيه ان المجتمع الاشتراكى لا يستطيع ان يكتفى بفصل العامل المقصر او المهمل دون ان يبالى بمصيره كفرد وكرب اسرة بعد ان يفقد مورد دخله. ولهذا لا بد اولا من تدرج فى اشكال العقاب: الحرمان من علاوة او من ترقية، الخصم من المرتب فى حدود معينة، تخفيض المرتب ، التنزيل من العمل الى عمل اكثر مشقة او اقل اهمية ... الخ . فاذا استنفد المجتمع كل هذه الاشكال دون جدوى ولم تنصلح حال العامل المهمل فانه عندئذ يكون اما مخربا يستحق العقاب الجنائى واما مريضا يستحق العلاج النفسى، واما عنصرا غير اجتماعى يحتاج الى اعادة تربية كاملة فى معسكرات للعمل. وفى جميع الاحوال لا يمكن ان يكون موقف المجتمع سلبيا من المواطن السلبى. واذا تركنا جانبا الاحوال الشاذة التى يكون فيها الفرد مخربا او مريضا او متناقضا مع المجتمع وقيمه، فان الاغلبية العظمى من الافراد يكفى بالنسبة اليها استخدام اشكال الحوافز السلبية التى لا تصل الى حد فقدان

فرصة العمل المنتج ذاتها . ويكون « للتنزيل » فى مستوى الموظف او العامل سواء اصطحب بتخفيض فى المرتب ام لا اهمية خاصة باعتباره عقوبة صارمة. وغنى عن الذكر ان توقيع كل تلك العقوبات يجب ان يلازمه استخدام الحوافز الادبية السلبية كنشر اسماء المقصرين فى المصنع ومناقشة التقصير فى وحدات الاتحاد الاشتراكى وفى اللجان النقابية...الخ .

فاذا انتقلنا الى مجال **الحوافز الايجابية** نجد بعض الامور التى لا ينبغى ان يطول حولها النقاش . فمثلا **مبدأ الترقية بالاقدمية المطلقة هو فى الواقع مكافاة على الكسل** .اذ انه يجب ان يكون من الممكن للموظف او العامل المتفوق ان يحصل على الترقية قبل غيره وان يلغى بعمله قيود الزمن. حقا ان العامل الذى يؤدى عمله بصوره مرضية — وبدون تفوق — يجب أن يتحسن دخله كلما تقدمت به السن ، والا فقد الحافز المادى على الاستمرار فى العمل بشكل مرض ولكن مرور السنوات وحده لا يكفى لترقية عامل كان متصرا او مهملا خلال تلك السنوات. كذلك لا بد ان يتسع مجال **المكافآت التشجيعية** للعمال المبرزين . ومن المعلوم ان العقبة الاساسية فى هذا السبيل هى خشية ان تسىء الادارة استخدام تلك المكافآت . وفى تقديرنا انه يمكن التغلب عليها بأن يتم منح المكافاة التشجيعية فى اجتماع مشترك لمجلس الادارة ولجنة العشرين واللجنة النقابية. وهذا الاجراء له فائدة تربوية اذ لا بد ان يشهد مثل هذا الاجتماع دراسة لمعدلات العمل وكيف تمكن هذا العامل او ذاك من تجاوزها مما يمكن ان يحفز غيره على سلوك نفس السبيل. كما ان فيه علانية مرغوبا فيها اذ انها تعنى اذاعة اسم العامل المتفوق بين زملائه مما يوفر له الحافز الادبى فضلا عن الحافز المادى .

ولكن تطبيق هذه القواعد العامة كثيرا ما يصطدم بمشكلات معقدة. فالانتاج الحديث انتاج جماعى. **وكثيرا ما يكون من المتعذر تحديد دور الفرد فى نخطى المعدلات** .ومن ثم فلا بد من الاخذ بأسلوب **المكافآت الجماعية** «للوردية» او « للعنبر » عند اللزوم . كذلك يثير تقدير دور الرؤساء والمديرين صعوبات خاصة، اذ ان نجاحهم يتوقف على جهدهم الشخصى وعلى قدرتهم فى تنشيط من يعملون تحت رئاستهم. ولكن التجربة العملية يمكن ان تؤدى الى وضع قواعد مرنة لمواجهة كل تلك الصعوبات .

واخيرا يبقى **دور الربح** كحافز من حوافز الانتاج المادية ، وهذا موضوع لدراسة مستقلة محورها فى الواقع الشركة وليس العامل. وكل ما يعنينا فى هذا المقام هو ان العمال يحصلون على حصة من الربح. وقد استقر الرأى على توزيع هذه الحصة على اساس كفاءة وجد كل عامل وليس بالتساوى المطلق. وهذا اتجاه سليم ولا شك. ولكن الربح ذاته يمكن ان يتوقف فى الواقع على عوامل لا ترجع الى العاملين فى المصنع ذاته. فالمصنع الحديث الذى يحقق درجة عالية من استخدام الالات يحقق ربحا كثيرا فى حين انه لا يفرض على عماله المشقات التى يعانيها من يحفرون الترع مثلا ولذلك فقد يكون من المفيد تقدير عائد معقول على الاستثمارات الثابتة فى المصنع ثم تزيد حصة العمال فى الارباح كلما تجاوزت هذا الحد. ومن ناحية اخرى يجب ان يمثل الربح عائدا حقيقيا على المجتمع اى ان يعبر عن زيادة حقيقية فى الانتاج. اما اذا كان الربح ثمرة لظروف استثنائية مثل رفع سعر سلعة ، او احتكار انتاجها او استيرادها فانه يكون قد تحقق على حساب المنتجين او المستهلكين وليس ثمرة لزيادة فى جهد العاملين .وهكذا تمس مرة اخرى موضوع دلالة الربح فى مجتمع اشتراكى. وهذا ما ليس مقامه هذا المقال .